المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 17S حزيران 2025
No.17S JUNE 2025

الضوابط الفقهية لاستهلاك الموارد الطبيعية في ضوء مقاصد الشريعة: دراسة تأصيلية تطبيقية

م.د ابراهيم خليل محمود
تخصص فقه
كلية الامام الأعظم
ibraheemkhalil@imamaladham.edu
07841114446

الملخص
يتناول هذا البحث الضوابط الفقهية التي تحكم استهلاك الموارد الطبيعية، من منظور مقاصدي تأصيلي و تطبيقي، في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، يهدف إلى إبراز الرؤية الإسلامية المتوازنة في التعامل مع الموارد، من خلال ضبط الاستهلاك و توجيهه بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع و يحافظ على حقوق الأجيال القادمة. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والتحليلي والمقارن، واستعرضت الأدلة الشرعية من القرآن والسنة وأقوال الفقهاء، وربطتها بمقاصد الشريعة الخمسة: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال.أوضحت الدراسة أن من أهم الضوابط الفقهية لاستهلاك الموارد: تحقيق مبدأ التوازن، ومنع الإسراف والتبذير، والالتزام بمبدأ الاستخلاف، و اعتبار المصلحة العامة، و الحفاظ على البيئة، كما عرضت تطبيقات معاصرة لهذه الضوابط في مجالات المياه، والطاقة، والثروات المعدنية والزراعية، مبينة كيف يمكن أن تساهم الفقهية الإسلامية في بناء سياسات استدامة فعالة. توصل البحث إلى أن الشريعة الإسلامية تمتلك منظومة متكاملة يمكن من خلالها تحقيق استدامة الموارد، إذا ما تم تفعيلها في السياسات العامة، كما أوصى بضرورة تطوير فقه البيئة وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية ترشيد الاستهلاك وفق هدي الشريعة.

كلمات مفتاحية: فقه البيئة، الضوابط الشرعية، مقاصد الشريعة، الموارد الطبيعية، ضوابط الشريعة للموارد الطبيعية.

Jurisprudential Regulations for the Consumption of Natural Resources in Light of the Objectives of Islamic Law: An Authentic and Applied Study

Prof. Ibrahim Khaleel Mahmood
Al-Imam Al-Adham University College

Abstract

This research explores the jurisprudential guidelines governing the consumption of natural resources from a Maqasidic (objectives of Islamic law) perspective through both theoretical and applied analysis. The study aims to highlight the balanced Islamic approach to resource utilization by regulating consumption in a way that serves the interests of individuals and society, while preserving the rights of future generations. The research adopts inductive, analytical, and comparative methodologies, drawing on evidence from the Qur'an, Sunnah, and scholarly opinions, and connecting them to the five essential objectives of Sharia: preservation of religion, life, intellect, lineage, and wealth. The study identifies key jurisprudential controls for resource consumption, including the principles of balance, prohibition of extravagance and waste, the concept of stewardship (Istikhlaf), consideration of public interest (Maslahah), and environmental preservation. It also presents contemporary applications of these principles in the areas of water, energy, minerals, and agriculture, demonstrating

how Islamic jurisprudence can contribute to effective sustainability policies. The research concludes that Islamic law offers a comprehensive framework for achieving resource sustainability when integrated into public policy. It recommends developing environmental jurisprudence and raising societal awareness about the importance of responsible consumption guided by Islamic teachings.

Keywords: Environmental jurisprudence, Sharia controls, objectives of Sharia, natural resources, Sharia controls for natural resources.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيدنا محمد الصادق الأمين و على آله و صحبه أجمعين، أما بعد...

تعد الموارد الطبيعية هي شريان الحياة للبشرية، إذ لا يستطيع الإنسان الاستغناء عنها بأي شكل من الأشكال، و لأنها تبلغ هذا القدر من الأهمية، كان لزاماً على الإنسان المحافظة عليها و عدم الافساد فيها.

و جاءت تعاليم الاسلام و توجيهاته لتحقيق التوازن البيئي و ترسيخ الضوابط التي من شأنها الحفاظ على الموارد الطبيعية و تحقيق الاكتفاء الذاتي للشعوب بأقل قدر ممكن من الاستخدام، كما تحمل الشريعة الاسلامية الفرد على الشعور بالمسؤولية لأنها مستخلف على هذه الأرض، و شعوره بهذه المسؤولية يضمن للأجيال الأخرى العيش في بيئة آمنة.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في إبراز البعد الحضاري للشريعة الاسلامية، و كيف أن الشريعة لا تقتصر على تنظيم العبادات و المعاملات، بل تمتد أيضاً لتنظيم علاقة الانسان بالبيئة، و يسعى هذا البحث الى تقديم بدائل شرعية للسياسة البيئية.

الدراسات السابقة

اهتمت بعض البحوث بعلاقة الشريعة بالبيئة و لم تركز بشكل رئيسي على الموارد الطبيعية، كما أن هذه البحوث خلت من الجوانب التطبيقية و تقديم البدائل لأزمة الموارد الطبيعية.

خطة البحث

مقدمة

البحث الأول المفاهيم العامة و المبادئ الأساسية

المطلب الأول: مفهوم الموارد الطبيعية

المطلب الثاني: مبادئ الشريعة العامة المتعلقة بالموارد الطبيعية

المبحث الثاني المقاصد الشرعية و علاقتها بالموارد الطبيعية

المطلب الأول: المقاصد الشرعية

المطلب الثاني: تطبيق المقاصد و حفظ الموارد

المبحث الثالث التطبيقات المعاصرة للضوابط الفقهية

المطلب الأول: تطبيقات في ادارة المياه و الحفاظ عليها

المطلب الثاني: الاستهلاك العالمي للموارد الطبيعية في ضوء الضوابط الشرعية

خاتمة

المبحث الأول

المفاهيم العامة و المبادئ الأساسية

المطلب الأول

مفهوم الموارد الطبيعية

الموارد لغة: جمع مورد و هو المنهل وَالطَّرِيق ومصدر الرزق، والاستيراد طلب الْوِرْد وَالْمَاء ورده وَالشَّيْء أحضرهُ يُقَال استورد السّلْعَة وَنَحْوهَا جلبها من خَارج الْبِلَاد. (المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج2، ص1024)

المورد اصطلاحاً: كُلّ ما من شأنه أن يسدّ الحاجات الإنسانية سواء أكان شيئًا ماديًّا أو خدمة تُؤدَّى. (معجم اللغة المعاصرة، أحمد مختار(المتوفى: 1424هـ)، سنة: 1429 هـ - 2008 م، ط1، ج3، ص2423)

أما باعتباره مصطلحاً مركباً فالموارد الطبيعية هي كل ما توفره الطبيعة للانسان دون تدخل منه، كالماء و الرياح و التربة و النباتات و غيرها الكثير من المواد الناتجة عن الطبيعة ذاتها، لسد حاجة الانسان و لتحسين النمط المعيشي.

و هي تنقسم الى قسمين:

1. موارد متجددة: كالشمس و الرياح و المياه، و هي التي تتجدد من تلقاء نفسها بشكل يومي و سريع.
2. الموارد غير المتجددة: كالنفط و المعادن التي تحتاج لوقت طويل قد يصل الى ملايين السنين لكي يتجدد ولا يمكن تعويضه بسهولة.

المطلب الثاني

مبادئ الشريعة العامة المتعلقة بالموارد الطبيعية

تتضمن الشريعة الاسلامية الكثير من المبادئ النبيلة التي من شأنها تحسين الحياة البشرية و الارتقاء بها جيلاً بعد جيل، و من هذه المبادئ من شأنها أن تُحافظ على الطبيعة التي سخرها الله للإنسان ليستفيد منها.

و من هذه المبادئ هي:

أولاً مبدأ الاستخلاف و التعمير

من المعلوم أن الله تعالى خلق الانسان لعدة أسباب و من أهم هذه الأسباب هو استخلافه في الأرض لكي يعمّرها، و ذكر في كتابه العزيز ﴿ئي ئى ئن ئم ئز ئر ّ ٰ ِ ُ ٍ ٌ ﴾ (سورة

ص، آية:26) و قال تعالى عن آدم أبو البشر (عليه السلام) :ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ (سورة البقرة، آية:30) و قال تعالى في وصف عام ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ (سورة فاطر، آية:39).

فالانسان خليفة في هذه الأرض ليحافظ عليها و يسلمها لمن يأتي بعده من الأجيال، بل انه يُثاب على اعمار الأرض و تكثير مواردها الطبيعية تلبية لحاجة الناس، فقد رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه قال: {مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ، أَوْ إِنْسَانٌ، أَوْ بَهِيمَةٌ إِلاَّ كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ} (البخاري، سنة: 1407 - 1987، ج3، ص135).

ثانياً مبدأ التوازن البيئي و الحفاظ على الموارد الطبيعية:

ان الله ﷻ خلق هذا الكون بمقادير و موازين معلومة و منظمة، لكي تسير الحياة على طريق مستقيم بعيداً عن الاضطرابات و المشاكل البيئية، قال تعالى: ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭼ (سورة الحجر، آية: 19).

و قد أمرنا الله ﷻ بالحفاظ على هذه الموارد لكي تعم الفائدة على جميع الكائنات و ليس فقط البشر، عن مُعَاذِ بن جَبَلٍ قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ {اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ الثلاث الْبَرَازَ في الْمَوَارِدِ وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ وَالظِّلِّ} (ابو داود، ج1، ص7)، ليس للإنسان أن يقضي حاجته الأماكن التي تحتوي على موارد طبيعية كالماء و الزروع لأن في قضاء الحاجة فيها ضرر على الناس لحاجتهم لها فنهى عن البول فيها من أجل دفع الضرر عن الناس وعدم إفساد تلك الأماكن التي يكون الناس بحاجة إليها. (عبد المحسن بن حمد، ج1، ص145)

و من أوجه الحفاظ على التوازن البيئي هو أن يحافظ البشر على باقي المخلوقات، و التعامل معها بالرحمة و اطعام الجائع منها، و سقي العطشان منها، و قد حث رسول الله ﷺ على هذا الخلق العظيم، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: {بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ، فَوَجَدَ بِئْرًا، فَنَزَلَ فِيهَا فَشَرِبَ، ثُمَّ خَرَجَ فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ، فَقَالَ الرَّجُلُ لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْكَلْبَ مِنَ الْعَطَشِ مِثْلُ الَّذِي كَانَ بَلَغَ مِنِّي، فَنَزَلَ الْبِئْرَ فَمَلَأَ خُفَّهُ مَاءً، ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِفِيهِ حَتَّى رَقِيَ فَسَقَى الْكَلْبَ فَشَكَرَ اللهُ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ} قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ وَإِنَّ لَنَا فِي هَذِهِ الْبَهَائِمِ لَأَجْرًا؟ فَقَالَ: {فِي كُلِّ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ} (الامام مسلم، ج4،ص1761).

معناه في الاحسان إلى كل حيوان حي بسقيه ونحوه أجر وسمى الحى ذا كبد رطبة لأن الميت يجف جسمه وكبده ففي هذا الحديث الحث على الاحسان إلى الحيوان المحترم وهو ما لا يؤمر بقتله فأما المأمور بقتله فيمتثل أمر الشرع فى قتله والمأمور بقتله كالكافر الحربى والمرتد والكلب العقور والفواسق الخمس المذكورات في الحديث وما في معناهن وأما المحترم فيحصل الثواب بسقيه والاحسان إليه أيضا بإطعامه وغيره سواء كان مملوكا أو مباحا وسواء كان مملوكا له أو لغيره. (الامام النووي، ج14، ص241)

ثالثاً مبدأ عدم الافساد و التبذير

أوصى الله ﷻ عباده في كثير من المواطن في القرآن الكريم بتجنب الافساد في الأرض و العبث بها، قال تعالى ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭼ (سورة المائدة، آية 32)، و قال تعالى: ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭼ (سورة البقرة، آية: 205)، و الافساد في الارض من أفعال ألد أعداء الله و أكثرهم للمسلمين خصومة، و الله تعالى لا يحب الافساد في الأرض و صاحب هذه الأفعال مصيره جهنم و بئس المهاد.

أما النهي عن التبذير فقد وردت عنه أدلة كثيرة، لأنه يخلق نوعاً من العبثية في الموارد الطبيعية و عدم ترشيدها لسد حاجات الناس، قال تعالى ﴿ں ں ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې﴾(سورة الأنعام، آية: 141).

وقوله: {وَلا تُسْرِفُوا} يعم النهي عن الإسراف في الأكل، وهو مجاوزة الحد والعادة، ويضر نفسه أو عائلته و الناس جميعاً، فكل هذا من الإسراف الذي نهى الله عنه، الذي لا يحبه الله بل يبغضه ويمقت عليه. (السعدي، سنة 2000م، ط1، ص 276).

و قال تعالى في ذم التبذير: ﴿ئى ئى ئى ی ی ی ی ئج ئح ئم ئى ئي﴾ (سورة الإسراء، آية: 27)، و الكثير من الناس لا يدركون خطر الإسراف و أثره السيء على المجتمع و كيف أنه يحدث خللاً في التوازن بين الناس.

ففي ظل المجاعات التي نسمع بها اليوم في بقاع الأرض و بين ملايين الناس، فإن شريحة كبيرة من الناس و الكثير من البلدان يبذرون و يسرفون في الطعام لأرقام يعجز العقل عن تصديقها.

ففي احصائية نشرها موقع World population Review فقد بلغ حجم اهدار الطعام في الولايات المتحدة الامريكية 24.7 مليون طن في عام 2024م، و هذا رقم كفيل لسد المجاعة في الكرة الأرضية، و لو عمل الناس بمبدأ الاكتفاء و عدم الاسراف لما سمعنا يوماً بأن انساناً مات من الجوع، و بسبب هذا الأثر العظيم لهذا المبدأ فقد حرمه الله و ذمه.

و أرشدت السنة النبوية الى الاقتصاد و عدم الاسراف فعن عبد اللَّهِ بن عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ □ مَرَّ بِسَعْدٍ وهو يَتَوَضَّأُ فقال {ما هذا السَّرَفُ} فقال أَفِي الْوُضُوءِ إِسْرَافٌ قال {نعم وَإِنْ كُنْتَ على نَهَرٍ جَارٍ} (أبو عبد الله القزويني، ج1، ص 147)، و في هذا الحديث نهي عن الاسراف في الموارد الطبيعية حتى في الطاعات فإن الماء و إن كان كثيراً فلا يجوز الإسراف فيه و تبذيره، فكان من باب أولى أن يحافظ الناس على الموارد الطبيعية في نشاطهم اليومي.

إن الشريعة الاسلامية اشتملت على الكثير من الضوابط التي تضمن للناس الحفاظ على الموارد الطبيعية و توزيعها بين الناس بعدالة تامة، و كذلك فإن الاحسان الى هذه النعم سبب لدوامها و طرح البركة فيها.

المبحث الثاني

المقاصد الشرعية و علاقتها بالموارد الطبيعية

المطلب الأول

المقاصد الشرعية

المقاصد الشرعية هي الغايات و المرامي التي قصدها الشارع الحكيم من التشريع، و هي تهدف إلى تحقيق مصالح العباد و دفع المفاسد عنهم في الدنيا و الآخرة، و تنقسم الى ضروريات و حاجيات و تحسينيات.

تنقسم الضروريات إلى خمسة أمور رئيسية: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ العرض، وحفظ المال، وهذه الضرورات هي أساس قيام الحياة واستقرارها، إذ يختل نظام الحياة بغياب أي منها،

وتدور الأحكام الشرعية حول هذه المقاصد، فمن أجل حفظ العرض حرم الله الزنا، ومنع السرقة لصون المال، كما نظم العقود بين الناس لحماية أموالهم من الضياع.

أما الحاجيات، فهي ما يحتاج إليه الناس للتخفيف عنهم ورفع المشقة، لكنها لا تصل إلى مستوى الضرورات، فعدم مراعاتها لا يؤدي إلى هلاك الحياة، ولكنه يُسبب للناس العنت والضيق، ومثال ذلك: الرخص الشرعية كقصر الصلاة والإفطار في رمضان للمريض أو المسافر.

و التحسينيات، أو ما يُعرف بالتكميليات، هي ما يُراد بها تجميل الحياة و تزيينها، و الارتقاء بها إلى مستوى الكمال و الرقي، من خلال مكارم الأخلاق و العادات الحسنة، مثل النظافة، و حسن المظهر، و اللباس اللائق، و هي و إن لم تكن في مرتبة الضروريات أو الحاجيات، إلا أن لها أثرًا كبيرًا في تعزيز حياة الإنسان و جعلها أكثر اتزاناً و راحة.

و قد أجمعت الأمة على أن مقاصد الشريعة تدور حول حفظ الضروريات الخمس التي سبق ذكرها، و مع أن هذا الإجماع لم يستند إلى دليل محدد أو أصل معين يُرجع إليه، فإن اتساقها مع روح الشريعة و مقاصدها ثبت من خلال استقراء مجموع الأدلة في مختلف أبواب الفقه.(الشاطبي، ج1، ص31)

و التحسينيات تُعدّ عنصرًا مكمّلًا يعين في تحقيق الضروريات وتطبيقها، فهي تُهيّئ الجو المناسب لحفظ الدين والنفس والعقل وغيرها. وقد بيّن العلماء أن من وسائل حفظ الدين، وضع الرخص الشرعية التي تخفف التكاليف في حال المشقة، فلولا هذه الرخص، لأعرض كثير من الناس عن أداء العبادات عند وقوع الحرج و الضيق. (الريسوني، ط1، ص31)

و لفهم هذه المقاصد أهمية كبرى، إذ تُبنى عليها مسائل فقهية رئيسية، و تُعتبر المعرفة بالمقاصد معياراً للتفاضل بين الفتاوى و الاجتهادات، فالفتوى الصادرة عن عالم يدرك مقاصد الشريعة أدعى إلى الصواب، و أقرب إلى تحقيق مراد الله تعالى، من فتوى مَن يفتقر إلى هذا الفهم العميق.

المطلب الثاني

تطبيق المقاصد و حفظ الموارد

من خلال التشريعات التي وردت في الكتاب و السنة بما يخص البيئة و مواردها، فإنّا نلاحظ بأن الموارد الطبيعية تحقق مقاصد الشريعة خصوصًا تحت مقصد حفظ المال و حفظ النفس، لأن هذه الموارد تُعدّ من ضرورات الحياة، و هي من نعم الله التي يجب شكرها و عدم تبذيرها أو الإفساد فيها.

فإن حفظ النفس يتوقف على الماء و الهواء بشكل أساسي قال الله تعالى: ﴿ں ں ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ﴾ (سورة الأنبياء، آية: 30)، فالماء مصدر الحياة الأول الذي لا غنى عنه، و في العقود الأخيرة صار الناس أقل اهتماماً بمسألة تلوث المياه فصارت المياه مليئة بالمواد الكيميائية إثر التجارب النووية التي تقوم بها العديد من الدول، إضافة الى القاء العديد من النفايات في البحار.

و هذا من شأنه أن يعرّض حياة الناس للخطر و الهلاك، لأن الماء يدخل في جميع الاستعمالات كغسل الثياب و الشرب و سقي الزرع بشتى أنواعه، فحينما تتلوث المياه، تصبح الحياة بأكملها مهددة بالخطر، و هذا ما يحدث فعليًا في العديد من مناطق العالم، حيث يصاب الإنسان بأمراض متعددة نتيجة استخدامه للمياه الملوثة. بعض هذه الأمراض تستقر في خلايا الجسم و تنتقل عبر حليب الأمهات لتنتقل إلى الأجيال القادمة بشكل أكثر تعقيدًا، نتيجة الاستمرار في استخدام المياه الملوثة، كما أن الحيوانات وخصوصًا الكائنات البحرية، تتعرض لكوارث بيئية جراء هذا التلوث، بعضها يظهر بسرعة و بعضها يتفاقم مع

الوقت، مما يؤدي إلى نفوق أعداد كبيرة منها، بل وقد يؤدي إلى انقراض أنواع كاملة. (عبد المجيد النجار، سنة: 1999م، ط2، ص58)

و النباتات هي الأخرى لا تسلم من آثار التلوث المائي، إذ يتسبب في تراجع إنتاجها أو انقراض بعض أنواعها. وعلى الرغم من أن الموارد المائية تمتلك نظامًا طبيعيًا للتنقية الذاتية من الشوائب، فإن الكميات الكبيرة من الملوثات التي سببها النشاط البشري خلال السنوات الماضية قد تجاوزت قدرة هذا النظام على التعافي. (عبد المجيد النجار، سنة: 1999م، ط2، ص58)

أما ضرورة حفظ الدين فإنه يرتبط حفظ الدين ارتباطًا وثيقًا بحفظ الموارد الطبيعية، إذ إن الدين الإسلامي لا يقتصر على العبادات، بل يشمل كل ما يصلح به حال الإنسان ومجتمعه وبيئته، ومن مقاصد الشريعة حفظ نظام الحياة الذي من خلاله يُمكن للإنسان أن يعبد الله ويعمر الأرض، ومن ذلك: المحافظة على الموارد التي خلقها الله له.

إن الموارد الطبيعية – كالماء، والهواء، والتربة، والنبات، والحيوان – هي من نِعَم الله التي استخلف الإنسان فيها، فهو مطالب باستخدامها برشد و عدل، لا بإفساد و لا اسراف، و هذا جزء من تعاليم الدين التي ترشد إلى التوازن و الاعتدال في كل شيء، و بهذا يتحقق حفظ الدين عمليًا، لأن الدين لا يُفصل عن الواقع، بل يُفعّل من خلال السلوك اليومي مع الإنسان والبيئة.

وقد نهى الله تعالى عن الإفساد في الأرض بعد إصلاحها، فقال: ﴿ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﴾ (سورة الأعراف، آية: 56)، وهذا النهي يشمل كل صور الإضرار بالبيئة: من تلويث، وقطع جائر، وإهدار للثروات، لما فيها من اعتداء على حق الجماعة، وتعطيل لموارد الأجيال القادمة، و العمل بتعاليم الدين جزء من حفظه.

فإذا صينت البيئة و الموارد، استقرّت الحياة، و تمكّن الانسان من أداء واجبه التعبدي و الاعماري، أما إذا أُهملت اختل التوازن و تهددت حياة الانسان، و بالتالي تعذّر عليه حفظ دينه بالشكل المطلوب قال تعالى: ﴿ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﴾ (سورة المائدة، آية 32)

المبحث الثالث

التطبيقات المعاصرة للضوابط الفقهية

المطلب الأول

تطبيقات في ادارة المياه و الحفاظ عليها

ان المحافظة على موارد البيئة الطبيعية هي مسؤولية جماعية بين الأفراد و الحكومات، فلا بد من وجود اساليب عدة تساهم في ترشيد المياه و الطاقة، لكي يحقق المجتمع الاكتفاء الذاتي بأقل كمية من الاستهلاك.

و من هذه الأساليب يتعين على الحكومات العمل على نشر ثقافة حسن الاستهلاك و ترشيد الموارد الطبيعية للمحافظة على التوازن البيئي، فبوجود مجتمع مثقف و واعي يحصل هذا التوازن، أما اذا كان الفرد عديم المسؤولية فإن الاساءة الى هذه النعم أمر محتوم.

و من الأساليب الأخرى عمليات المراقبة الدائمة و متابعة الاستهلاك و وضع العقوبات المالية على المبذرين و هذا من واجب الحاكم و من صلاحياته، كما جاء في حديث النبي {ألا كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مسؤول عن رَعِيَّتِهِ فَالْأَمِيرُ الذي على الناس رَاعٍ عليهم وهو مسؤول عَنْهُمْ} (أبو داود، ج3، ص130).

فمن تولى مسؤولية الناس من واجبه أن يفعل ما يراه مناسباً لتحسين الواقع و إن كانت هذه القرارات في ظاهرها العقوبة إلا أنها تشتمل على عدة مصالح يستفيد منها المجتمع

و من الوسائل الأخرى هو دور العلماء في النصح و لفت الانتباه الى أن هذه الموارد هي من النعم التي منَّ الله بها على الناس، فشكر هذه النعم واجب و حسن التعامل معها أوجب، لأن النعم التي لا يُشكر عليها فهي ذاهبة زائلة.

و بهذا التكاتف يمكن أن يحقق المجتمع أقل نسبة من الاستهلاك الغير مشروع، فعوام الناس و الحكومات و العلماء كلٌّ يشعر بمسؤوليته تجاه الحياة الطبيعية، و هذه المسؤولية الجماعية إذا فشل الانسان في تحقيقها سيهلك المجتمع و يكون مُقبلاً على أزمات و كوارث هو في غنى عنها.

و مبدأ التعاون يُوجب على الناس منع الأذى عن غيرهم و التفكير بالمصلحة العامة، قَالَ رَسُولُ اللهِ : {تَرَى الْمُؤْمِنِينَ فِي تَرَاحُمِهِمْ وَتَوَادِّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى عُضْوًا تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى} (البخاري، سنة: 1407 ه- 1987م، ط1، ج8، ص12)

و النهوض بالإنسان و تقويمه و إصلاحه هو الأساس الذي غفلت عنه منظمات البيئة في الغرب، لأنهم سعوا الى انشاء المنظمات و تطوير الأدوات و سن القوانين، و تغافلوا عن إصلاح الفرد، و هذا ما أشار إليه (مُراد هوفمان) في كتاب الإسلام كبديل.

المطلب الثاني

الاستهلاك العالمي للموارد الطبيعية

في ضوء الضوابط الشرعية

ان العلاقة بين الانسان و الموارد الطبيعية علاقة متبادلة، فكلما بذل الإنسان جهدًا أكبر، منحته الموارد مزيدًا من الخيرات، و كلما ازداد فهمه لموارد الطبيعة و إدراكه لأهمية الحفاظ عليها وحسن استثمارها، تنامت مهاراته و قدرته على اكتشاف المزيد منها، و من المهم أن يدرك أن استنزاف الموارد لا يضر فقط بالبيئة، بل ينعكس سلبًا على المجتمع ككل، و يحرم الأجيال القادمة من حقها في الاستفادة من هذه الموارد.

تبلور هذا الإدراك بعد أن شهد العالم منذ عام 1950م، موجات واسعة من التعدي على الأراضي الزراعية و الغابات، مما أسفر عن انتشار التصحر و تآكل التربة، إلى جانب سوء استخدام الأراضي و ما نتج عنه من تفاقم لمياه الصرف الصحي و تدهور خصوبة التربة، مع ضرورة مراعاة آثار التوسع العمراني على الأراضي الزراعية، و ما خلفه التلوث الشديد من دمار بيئي و أضرار جسيمة على الأنهار و البحار (مصطفى عطية، سنة: 2016 ص197)

و من هنا جاء ما يسمى بـ(الوعي بالأشياء)، بهدف التوازن بين الاقتصاد و حماية البيئة (الإيكولوجيا) ، و انتهى دور قيام العلوم الطبيعية بالكشف عن مصادر الخيرات و الموارد في البيئة بهدف استغلالها كيفما يكون الاستغلال، و تحوّل إلى أهمية الوعي بسبل الحفاظ على موارد البيئة ، وحسن استثمارها ، وتنمية قدرات البشر ، بمعنى أن تكون هناك صداقة بين الإنسان وبيئته، و على قدر هذه الصداقة تنمو البيئة، فبدلاً من قطع الغابات من أجل الاستفادة من أخشابها، يتم القطع الممنهج، و غرس أشجار أخرى، و بدلاً من استنزاف الأسماك في البحار، يُمنع الصيد الجائر، ويُراعى فترات وضع البيض للأسماك (المرجع السابق).

و بحلول عام 2025م، نشهد التطول الهائل للصناعة و تركيزها على المواد الكيميائية التي من شأنها إنهاء الحياة البشرية، و من خلال تجربة المنتجات النووية من الأسلحة العسكرية، أدى ذلك الى زيادة التلوث في المياه و التربة و الهواء، و بحسب المنظمة العالمية للصحة فإن 9 من كل 10 أشخاص يتنفسون هواءً ملوثاً، و ذلك أدلى الى تسجيل 8.1 مليون حالة وفاة بسبب التلوث الهوائي في عام 2021م، و هذا الرقم الكبير يستدعي الانتباه و عدم الاستهانة بهذه الظاهرة.

و انتشر في الآونة الأخيرة، احتكار الدول للموارد و المساومة عليها و ادخالها ضمن صفقات، و وصل الحال ببعض الدول بإنشاء السدود على الأنهار و استعمالها لاحتكار المياه و منعه عن الدول الأخرى، بالإضافة الى باقي الموارد الطبيعية كالغاز و النفط و المعادن النادرة.

كل هذه الانتهاكات الصارخة للموارد الطبيعية تحتاج لمنهج رصين ينظم و يضمن الاستفادة من هذه الموارد، لأن البشر جعلوا منها أسلحة يهدد بها بعضهم البعض، و تجاهلوا و تغافلوا عن السبب الرئيسي من وجودها، فهي نِعمٌ منَّ الله بها على المخلوقات، و هي ملك للجميع و ليس لفئة معينة من الناس، قال رسول اللَّهِ {من احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِئٌ} (الامام مسلم، ج3، ص1227)، وفي رواية لا يحتكر إلا خاطئ قال أهل اللغة الخاطئ بالهمز هو العاصي الآثم وهذا الحديث صريح في تحريم الاحتكار (الامام النووي، ج11، ص43)

الإسلام دين المحبة و التعاون و الإيثار، يدعو إلى كل ما يحقق ذلك، و يحرّم كل ما يؤدي إلى نقيض ذلك، و يحذر من كل ما يبعث الشقاق و التقاطع، و يمنع استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، واستغلال حاجة المحتاج، والإثراء على حساب المضطرين، وأصعب ما لا يستغني عنه الإنسان القوت والطعام و الموارد الطبيعية الأساسية، من هنا يحرم الإسلام احتكاره واحتباسه عن المحتاجين، لإذلالهم وإخضاعهم، أو للثراء على حساب حاجتهم وشدتهم، فإن الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه، ومن نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن شق على الناس شق الله عليه، ويقول {الجالب مرزوق، والمحتكر ملعون} أخرجه ابن ماجه والحاكم ويقول {من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والإفلاس} (موسى شاهين، سنة: 1423 هـ - 2002 م، ط1، ج6، ص357).

الخاتمة

النتائج

1. **وجود ضوابط شرعية واضحة تنظم استهلاك الموارد:** أكدت الدراسة أن الشريعة الإسلامية قد وضعت ضوابط فقهية محكمة تضبط تعامل الإنسان مع الموارد الطبيعية، و من أبرزها: التوازن، المنع من الإسراف و التبذير، مراعاة المصلحة العامة، والاستخلاف.
2. **انسجام مقاصد الشريعة مع مبادئ الاستدامة البيئية:** أظهرت الدراسة توافقاً كبيراً بين مقاصد الشريعة الخمسة وحاجة المجتمعات المعاصرة إلى تحقيق استدامة الموارد، خصوصاً في حفظ النفس، والمال، والنسل، من خلال حماية البيئة وضمان الموارد للأجيال القادمة.
3. **إمكانية تفعيل الفقه الإسلامي في السياسات البيئية الحديثة:** بيّنت النتائج أن القواعد الفقهية الإسلامية قابلة للتطبيق العملي، و يمكن أن تشكّل إطاراً مرجعياً لصياغة تشريعات و سياسات بيئية فاعلة و مستدامة.
4. **ضعف الوعي المجتمعي بأحكام الشريعة في مجال البيئة:** كشفت الدراسة عن قصور في إدراك الأفراد للضوابط الشرعية المتعلقة بالاستهلاك البيئي، مما يستدعي جهوداً توعوية و تربوية أكبر.

التوصيات

1. **تفعيل الضوابط الفقهية في التشريعات والسياسات البيئية:** يُوصى بدمج القواعد الشرعية المتعلقة بالاستهلاك والاستدامة ضمن القوانين والأنظمة البيئية، بما يحقق التوازن بين التنمية والحفاظ على الموارد.
2. **نشر الوعي بمقاصد الشريعة في التعامل مع الموارد:** ضرورة تعزيز الوعي المجتمعي والإعلامي بأهمية الترشيد في استهلاك الموارد الطبيعية، من خلال مناهج التعليم، وخطب الجمعة، والبرامج الإعلامية، مع ربط ذلك بالمفاهيم الشرعية.
3. **تشجيع البحث العلمي في فقه البيئة:** دعوة الجامعات والمراكز البحثية إلى فتح المجال أمام دراسات متخصصة في فقه البيئة ومقاصده، بهدف تطوير هذا المجال وتقديم حلول شرعية للمشكلات البيئية المعاصرة.
4. **بناء شراكات بين الفقهاء والمختصين في العلوم البيئية:** تعزيز التعاون بين علماء الشريعة وخبراء البيئة لصياغة رؤى مشتركة تنطلق من القيم الإسلامية وتراعي المعطيات العلمية الحديثة.
5. **إحياء مبدأ الاستخلاف في الخطاب الديني والفقهي:** التأكيد على مسؤولية الإنسان تجاه البيئة كخليفة في الأرض، وربط هذا المفهوم بسلوكيات الاستهلاك اليومي للأفراد والمؤسسات.

المصادر و المراجع

- القرآن الكريم

1. الاسلام كبديل، مراد هوفمان، الناشر: دار الشروق، سنة:1997م، ط1.
2. الاسلام و التنمية المستدامة تأصيل في ضوء الفقه و أصوله، مصطفى عطية جمعة، الناشر: دار شمس، سنة: 2016.
3. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (المتوفى: 1376هـ) المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى 1420هـ -2000 م
4. الجامع الصحيح المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: 256هـ) حسب ترقيم فتح الباري الناشر: دار الشعب – القاهرة الطبعة: الأولى، 1407 - 1987
5. سنن أبي داود سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي سنة الولادة 202/ سنة الوفاة 275 تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر دار الفكر
6. شرح سنن أبي داود المؤلف: عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد البدر مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية
7. صحيح مسلم بشرح النووي أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي سنة الولادة 631/ سنة الوفاة 676 تحقيق الناشر دار إحياء التراث العربي سنة النشر 1392 مكان النشر بيروت
8. فتح المنعم شرح صحيح مسلم، الأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين الناشر: دار الشروق الطبعة: الأولى (لدار الشروق)، 1423 هـ - 2002 م
9. قضايا البيئة من منظور اسلامي، عبد المجيد عمر النجار، الناشر:وزارة الاوقاف القطرية، سنة 1999م، ط2
10. مدخل الى مقاصد الشريعة، احمد الريسوني، الناشر: دار الكلمة، سنة 2013م، ط1
11. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ) المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت
12. الموافقات، أبو اسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى:790ه)، الناشر: دار ابن عفان، ج1

References

- **The Holy Quran**

1. Hoffmann, Murad. Islam as an Alternative. Cairo: Dar Al-Shorouk, 1st ed., 1997.
2. Jumaa, Mustafa Atiyah. Islam and Sustainable Development: A Foundational Study in Light of Fiqh and Its Principles. Cairo: Dar Shams, 2016.
3. Al-Sa‘di, Abdul Rahman bin Nasir. Tayseer Al-Kareem Al-Rahman fi Tafseer Kalam Al-Mannan (Facilitating the Merciful Interpretation of the Words of the Beneficent). Edited by Abdul Rahman bin Mualla Al-Luwaihiq. Beirut: Al-Resalah Publishing, 1st ed., 2000.
4. Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail. Sahih al-Bukhari (The Authentic Collection). Cairo: Dar Al-Shaab, 1st ed., 1987. Referenced according to Fath al-Bari numbering.
5. Abu Dawood, Suleiman bin Al-Ash‘ath Al-Sijistani. Sunan Abu Dawood. Edited by Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid. Beirut: Dar Al-Fikr.
6. Al-Abbad, Abdul-Muhsin bin Hamad. Sharh Sunan Abi Dawood (Commentary on Sunan Abu Dawood). Transcribed from audio lectures by Al-Islam Network.
7. Al-Nawawi, Yahya bin Sharaf. Sharh Sahih Muslim (Commentary on Sahih Muslim). Beirut: Dar Ihya’ Al-Turath Al-Arabi, 1392 AH.
8. Lashin, Musa Shahin. Fath al-Mu‘nim: Commentary on Sahih Muslim. Cairo: Dar Al-Shorouk, 1st ed., 2002.
9. Al-Najjar, Abdul Majid Omar. Environmental Issues from an Islamic Perspective. Doha: Ministry of Endowments and Islamic Affairs, 2nd ed., 1999.
10. Al-Raysuni, Ahmad. An Introduction to the Objectives of Sharia (Maqasid Al-Shariah). Cairo: Dar Al-Kalima, 1st ed., 2013.
11. Muslim bin Al-Hajjaj Al-Qushayri Al-Naysaburi. Al-Musnad Al-Sahih (Sahih Muslim). Edited by Muhammad Fuad Abdul Baqi. Beirut: Dar Ihya’ Al-Turath Al-Arabi.
12. Al-Shatibi, Ibrahim bin Musa. Al-Muwafaqat. Vol. 1. Dammam: Dar Ibn Affan.